موقف أبي حيان في (التذييل) من آراء ابن مالك في (التسهيل)

إعـــداد

أ/ سعد رفاعي محمد سعد

ملخص البحث:

لقد كانت آراء ابن مالك واختياراته منطَلقا لكلام أبي حيان، وكانت هذه الآراء الأساس الذي دارت حوله آراؤه ومناقشاته، ولكن هذا الأمر لا يعني أن أبا حيان كان مقلدا لغيره، بل كان أبو حيان ذلك الرجل الواعي المبصر لما يقدمه، بما لديه من علم وثقافة، وكان مدركا لما يقول، معتمدا على استقرائه لهذه اللغة فيما يتبناه من آراء، بل كان الاستقراء مصدرا لهذه الآراء التي يقدمها لنا.

وقد تنوعت آراؤه بين القبول والرفض، لا يقدم رأيا إلا عن علم وقناعة ورضا عما يقدمه، فهو دائم النظر فيما يقدم أو يشرح، يقف موقف الناقد المتفحص المتسلح بالعلم، يورد ما جاء به ابن مالك من شرح وآراء مختلفة دون السكوت عليها، بل كان ناقدا مفندا للآراء، لا يترك ما ذكروه دون نقد أو تعليل، وإذا أورد تعليلات لا يتركنا دون إقناع لما يقدمه، يأتي بالآراء من هنا وهناك لا تقف عند رأي معين.

وملأت تعليقات أبي حيان وآراؤه كتاب "التذييل والتكميل"، ومع تقديره البالغ لمكانة ابن مالك إلا أن آراء ابن مالك لم تسلم من التفنيد، فوافقه تارة وخالفه تارة أخرى، وسوف يعرض هذا البحث بشيء من الإيجاز موقف أبي حيان في كتابه "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل" من آراء ابن مالك في كتابه "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وقد سار هذا الموقف في اتجاهين:

الاتجاه الأول: طرق مخالفة أبي حيان لآراء ابن مالك.

الاتجاه الثاني: موافقة أبي حيان لآراء ابن مالك.

الكلمات المفتاحية:أبي حيان–كتاب التذييل –آراء ابن مالك –شرح التسهيل.

المقدمة:

يعد كتاب "التذييل والتكميل" من أعظم ما ألف أبو حيان في علم النحو، وهو من أهم الشروح التي تناولت متن كتاب "التسهيل" لابن مالك، فهو أضخم كتاب في موضوعه حتى قيل: "ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال"[١].

والكتابان هما: "ارتشاف الضرب"، و"التذييل والتكميل"، وقد يسأل سائل: ما الذي جعل أبا حيان يقوم بشرح التسهيل بعد أن قام ابن مالك نفسه بشرح كتابه؟

والإجابة يقدمها أبو حيان في مقدمة كتابه "التذييل والتكميل" مبينا سبب تأليفه لهذا الكتاب، فيقول: "ولما تكمل شرح الخمسين اللذين لم يشرحهما المصنف على المنهج الذي قصدناه، والمنزع الذي أردناه، في كتاب سميناه بـ"التكميل لشرح التسهيل"، كان من بعض المعتنين بهذا العلم تشوف إلى أن أشرح الكتاب كاملًا، ولا أترك منه مكان حلي عاطلًا، ليكون الكتاب كله جاريًا في الشرح على نسق واحد، وحاويًا ما أغفل من الزوائد والفوائد، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه، ذاك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد، وهذا يشرح كلام نفسه، وله فيه حسن الاعتقاد"[٢].

وقد أودع أبو حيان في هذا الكتاب علما غزيرا مما جعله يترك أثرا كبيرا في الحياة العلمية في زمانه، فجلُّ علماء القرن الثامن الهجري كانوا من تلامذته الملازمين له، ومنهم من شرح كتاب "التسهيل" كابن عقيل وناظر الجيش، فكانوا عيالا عليه على الرغم من معارضتهم له ومخالفتهم إياه في كثير من المسائل.

---

[١]. بغية الوعاة، السيوطي، ٢٨٢/١، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط١، ١٩٦٤م/ ١٣٨٤هـ.

[٢]. التذييل والتكميل، ٩/١.

وقد ضم كتاب التذييل والتكميل الكثير من الآراء فلم يمر أبو حيان مرور الكرام على ما أورده ابن مالك من مسائل نحوية؛ بل اتخذ أبو حيان من شرح ابن مالك بداية لما يقدمه من آراء وأحكام، يتضح لنا ذلك من خلال تلك التعليقات التي تنتشر في كتاب التذييل والتكميل، بداية من نقد النص المشروح ثم بعد ذلك نقد كلام ابن مالك في شرحه، وسوف يعرض هذا البحث لموقف أبي حيان من آراء ابن مالك.

الاتجاه الأول: طرق مخالفة أبي حيان لآراء ابن مالك:

– نقد النص المشروح، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما قاله عند تفسير ابن مالك لكلمة "لذاته" في باب الكلمة والكلام، يعلق أبو حيان على كلام ابن مالك بقوله: "وقوله لذاته قال المصنف – رحمه الله – في شرحه[١]: "احترز بأن قيل مقصودًا لذاته" عن المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها أو المضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلامًا، بل هو جزء كلام، وذلك نحو قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا" انتهى كلامه في شرحه، ولم أر هذا القيد لأحد عن النحويين غيره، ويمكن أن ينازع فيه من وجهين.."[٢].

فتعليق أبي حيان على هذا الحد بقوله: "ولم أر هذا القيد لأحد من النحويين غيره" يفيد عدم رضاه بهذا الحد الذي وضعه ابن مالك، بل ويكمل تعليقه بقوله: "ويمكن أن ينازع بين وجهين" ثم يذكر لنا الوجهين في الصفحات التالية على النحو التالي:

"أحدهما أن هذا كلام، ويدل على إطلاق هذا أنه كلام أنهم شرطوا في الصلة أن تكون جملة خبرية، واحترزوا بقولهم: "خبرية" من غير الخبرية كالأمر والنهي والاستفهام والترجي وغير ذلك مما ليس بخبر. وشرحوا الخبرية بأنها التي تحتمل

---

١. شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٧– ٨.

٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ٣٧.

الصدق والكذب، والخبر أحد أقسام الكلام، فثبت بذلك أنها كلام، ولاسيما على مذهب من لا يشترط في الكلام سوى التركيب الإسنادي.

والوجه الثاني: ينازع في أن هذه الجملة تضمنت من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا حتى يحترز بقوله: "لذاته" منها لأن هذه الجملة في الجملة هي كجزء من الاسم، ولم تنتهض أن تكون من قبيل الكلمة، بل هي والموصول قبلها كلمة، فإذا قلت: "جاءني الذي قام" فمعناه: جاءني القائم، فهي جزء من المفرد، وأما الجملة المضاف إليها فإنها في تقدير المفرد، فقولك: قمت حين قاموا، معناه: حين قيامهم، فصورتها صورة ما فيه/ إسناد، والمعنى على التركيب التقييدي"[١].

– ينتقد أبو حيان آراء ابن مالك فيما يقدمه مستدركا عليه، كما جاء في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما، حيث تحدث أبو حيان عن القرائن التي تخلص المضارع للحال وليس للاستقبال، يقول: "وقد نقص المصنف من القرائن التي ذكرها أصحابنا أنها تخلص للحال: أن يعطف على الحال، أو يعطف الحال عليه نحو: يقوم زيد الآن، ويقوم زيد ويخرج الآن، لما سيأتي في باب العطف من أن عطف الفعل على الفعل يقتضي اشتراكهما في الزمان، لا نعلم خلافا في ذلك، وأما في الصيغة فلا يشترط ذلك بل هو الأحسن، ومن القرائن أيضا وقوعه في موضع نصب على الحال، نحو جاء زيد يضحك، فلم يستوف المصنف ما يخلص المضارع للحال"[٢].

– ينتقد ابن مالك ولكن بعد عرض الآراء الصحيحة في رأيه، من ذلك في باب المعرفة والنكرة، ولدى كلامه عن أعرف المعارف، نراه ينتقد قول ابن مالك ويعلق عليه، يقول: "وقوله: ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام لا أعلم أحدًا ذهب إلى هذا التفصيل في المضمر، فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب، إلا هذا الرجل، والذين ذكروا أن أعرف المعارف هو المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه

١. التذييل والتكميل ١/ ٣٧.

٢. السابق، ١/ ٩٥

العلم"[١]، فقوله: "إلا هذا الرجل" يدل على عدم رضاه بما تبناه ابن مالك من رأي في هذه المسألة.

– يناقش أبو حيان ابن مالك في ردوده على بعض الآراء التي قدمها النحاة، من ذلك باب إعراب المثنى والمجموع على حده، ولدى كلامه على اعتبار الألف والواو والياء حروف إعراب أم لا في المثنى والجمع، فبعد أن عرض بعض الآراء ذكر رد المصنف على هذه الآراء، ثم بعد أن ذكر كلامه علق عليه بقوله: "وفي كل من وجوه رده مناقشة"[٢]، فقد رد ابن مالك على المذهب الذي جعل المثنى والجمع في حالة الجر والنصب معربان بالتغيير والانقلاب، وبعدمه في الرفع، فيقول: "زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمي[٣] واختيار ابن عصفور[٤]، وهو مردود بوجوه"[٥]، ثم يذكر لنا هذه الوجوه وهي:

١. أن ترك العلامة لو صح جعله علامة لكان النصب بها أولى، لأن الجر يناسبه الياء والرفع يناسبه الواو وهي أصل الألف في المثنى فلم يبق للنصب من العلامات المذكورة إلا مشاركة الجر أو الرفع.

٢. لا يوجد نظائر لهذا الرأي في اللغة فيجب تركه.

---

١. السابق، ٢/ ١١٤.

٢. انظر: السابق، ١/ ٢٨٩ – ٢٩٠.

٣. المقتضب للمبرد، ٢/ ١٥٣، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٤. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ١/ ٥٦، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥. شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٧٤)

٣. الرفع أقوى وجوه الإعراب وكان أولى أن يُجعل له علامة لا جَعْلُ علامتِه عدمية.

٤. تقدير الإعراب إذا أمكن أرجح من عدمه، وهنا يمكن أن نقدر الإعراب.

ثم يرد أبو حيان على ردود ابن مالك فيقول: "وفي كل من وجوه رده مناقشة"[١].

– يعرض أبو حيان لبعض الآراء ردا على رأي ابن مالك في مسألة ما، ومن ذلك ما جاء في الكلام عن إعراب الصحيح الآخر، فيما يخص بناء المضارع المتصل بنون الإناث، يقول: "وأما نون الإناث فذكر المصنف في الشرح[٢] أنه مبني على السكون بلا خلاف. وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل.."، ثم يذكر أبو حيان هذه العلل، وبعد ذلك يعلق بقوله: "وما ذكره المصنف من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ليس بصحيح، بل المسألة خلافية.."[٣]، ثم يذكر لنا بعد ذلك الآراء المخالفة لقول ابن مالك.

وقد كان للعلماء آراء في هذه المسألة، فقد ذكر مؤلف "رصف المباني في شرح المعاني" أن الأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى كون الفعل المضارع المتصل بهذه النون معرب، يقول: "والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معرب معها، لأن المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه، وإنما التسكين في آخر الفعل لكونه معه كالكلمة الواحدة، واجتماع المتحركات في اللفظ أو في الأصل[٤].

أما مذهب سيبويه فيرى أن الفعل مبني، يقول: "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا، وكانت علامة الإضمار والجمع"، ثم يذكر

---

١. التذييل والتكميل ١/ ٢٩٠.

٢. شرح التسهيل لابن مالك، ١/ ٣٧.

٣. انظر: التذييل: ١/ ١٢٨– ١٢٩.

٤. رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، ص٣٩٨، تحقيق أ.د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.

السبب في بناء الفعل المضارع المتصل بهذه النون فيقول: "فأسكن هذا ههنا وبنى على هذه العلامة كما أسكن (فَعَل) لأنه (فِعْل) كما أنه (فَعْل) وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها – إذا كانت هي وفَعَلَ شيئا واحدا – من يفعل"[١].

ويرى السهيلي أن الفعل المضارع معرب، فيقول: " وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل، عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع الحال والوصف"[٢].

نستخلص من ذلك أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح، فالمسألة خلافية.

– ومن المسائل التي عرض فيها أبو حيان بعض الآراء المخالفة لرأي ابن مالك مجيء "إن" بعد "ما" تبطل عمل "ما" دون خلاف، فقال ابن مالك: "ليس لا تليها إنْ، فإذا وليت "ما" تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف"[٣].

لكن أبا حيان رأى أن المسألة خلافية، وذهب إلى أن النحاة لم يتفقوا على ما ذهب إليه ابن مالك من إبطال عمل "ما" إن جاء بعدها "إن"، وعلق على كلام ابن مالك ورأيه بقوله: "فقد نص على أن مجيء "إن" بعد "ما" مبطل للعمل بلا خلاف، وليس كما ذكر، بل المسألة خلافية"[٤].

وللنحاة في هذه المسألة اتجاهان:

---

١. الكتاب لسيبويه، ١/ ٢٠.

٢. نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، ص١١٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢/ ١٩٩٢م.

٣. شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٩)

٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٢٥٨)

الاتجاه الأول يمثله الكوفيون، فهم يرون جواز النصب ب"ما" إن وليها "إن"، وفي هذه الحالة تكون "إن" مؤكدة ل "ما" وتبقى "ما" على عملها دون أن يبطل، وقد ذكر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في البيت رواية النصب[١]:

بَنُو غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا وَلا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الذَّهَبُ

النصب رواية يعقوب ابن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أن "إن" نافية لا كافَّة[٢].

والاتجاه الثاني يمثله البصريون، في كون "إن" زائدة، ومبطلة لعمل "ما"، وما بعدها مرفوعا، فقد رأى سيبويه أن "إن" تكون بمعنى "ما" وأنها لغوا فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك:لمَّا أن جاءوا ذهب [٣].

وذكر ابن السراج في النوع الثالث ل "إن": "أن تدخل زائدة مع ما فتردها مع الابتداء، وذلك قولك: ما إن يقوم زيد"[٤].

ولذلك فالمسألة خلافية كما رأي أبو حيان.

– يستعين بالشواهد لتأييد رأيه وتفنيد رأي ابن مالك، من أمثلة ذلك في كتاب أبي حيان في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما، عند الكلام عن زمن الفعل، فهو يرى أن الماضي والمضارع قد يخرج من الخبرية إلى الأمرية، والأمر قد يخرج من الأمرية إلى الخبرية، خلافا لرأي ابن مالك الذي يرى أن الاستقبال لازم الأمرية،

---

١. شرح شواهد المغني للسيوطي، ص٨٤. ، الجنى الداني ص٣٢٨.

٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ٤/ ١١٩، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨، ١٩٩٧م،أوضح المسالك ١/٢٧٤-٢٧٥،شرح التصريح على التوضيح ١/٢٦١

٣. الكتاب لسيبويه، ٣/ ١٥٢.

٤. الأصول في النحو، ابن السراج، ١/ ٢٣٦، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية، يقول أبو حيان: "وقد وجدنا الفعل الدال على الخبر خرج عن الخبرية إلى غير الخبرية، ألا ترى إلى قولهم في {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ}[1] و{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ}[2] إنه أمر في المعنى فكذلك كان يكون الأمر يخرج من الأمرية إلى معنى الخبرية وقد خرج على ذلك قوله: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً}[3] أي: فَيَمُدُّ وقول الشاعر[4]:

وكوْنِي بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي .....

أي تذكريني، ومقتضى تعليله أن كلا من الأمر والخبر لا يخرج عن بابه، إذ لا يتميز أحدهما من الآخر إلا بكونه أمراً أو خبراً وقد بينا أن كلا منهما/ خرج عن بابه"[5].

– يقارن بين آراء ابن مالك في مسألة واحدة في مواضع مختلفة، وفي مقارنته هذه يقيم عليه الحجة، من أمثلة ذلك ما جاء في باب إعراب المثنى والمجموع على حده، وعند كلامه على سقوط نون الجمع لتقصير صلة، وإغناء الذي عن الذين كدليل على حذف النون من الجمع، فيأتي بكلام ابن مالك في موضعين، ثم يبين

---

[1]. سورة البقرة، ٢٢٨.

[2]. سورة البقرة، ٢٠٣.

[3]. سورة مريم، ٧٥.

٤. هو بعض بني نهشل، وعجز البيت: (ودلي دل ماجدة صناع)، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، (ص٣٢٧)، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م،مغني اللبيب ٧٦٢/١،همع الهوامع ٤١٦/١،حاشية الصبان ٧٢/٢.

[5]. التذييل والتكميل، ١/ ٨٠.

التضارب بين القولين، يقول: "وأنشد المصنف[١] على جواز حذف النون من " الذين" لتقصير صلة قول الشاعر[٢]:

وَإِنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ

يريد: الذين. وهكذا أنشده غيره.

ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يريد بقوله: " الذي" صفة لجمع محذوف يوصف بالذي، كأن قال: وإن الجمع الذي، أو: وإن الحي الذي، فأفرد بالنسبة إلى كون لفظ الجمع أو الحي مفرداً وجمع في قوله: " دماؤهم" حملاً على معنى الجمع أو الحي ومع هذا الاحتمال فلا حجة فيما ذكروه وقد خالف المصنف قوله هنا إن النون من قوله: " وإن الذي حانت" حذفت لتقصير الصلة بقوله في باب الموصول في التسهيل[٣]، فقال ما نصه: "وإن عني بالذي من يعلم أو شبهه فجمعه الذين مطلقاً ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيراً وفيه للضرورة قليلاً" انتهى. وقال المصنف في شرح هذا الكلام[٤]: "إذا لم يقصد بالذي تخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملاً على من، قال: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}[٥]، فلو لم

---

١. شرح التسهيل، ١/ ٧٣.

٢. الأشهب بن رميلة، شاعرنجدي،ولدفيالجاهلية،وأسلم،ولميجتمعبالنبي (صلىاللهعليهوسلم) ،وعاش إلى العصرالأموي، معجم الشعراء العرب، ١/ ٥٣٥ تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية ،اللمحة في شرح الملحة١٠١٧/١ .والبيت في المفصل في صنعة الإعراب ١٨٤/١،شرح الكافية الشافية ٢٦١/١،الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٩/١.

٣. التسهيل، ص٣٣.

٤. شرح التسهيل، ١/ ١٩١- ١٩٢.

٥. سورة الزمر، ٣٣.

يرد به الجمع لما أشير إليه بـ"أولئك"، ولا عاد عليه ضمير جمع ومنه {كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ}[1] لأنه ضرب به مثل لجمع.

فإن قصد بالذي تخصص فلا بد من " اللذين" في التثنية و"الذين" في الجمع ما لم يضطر شاعر، نحو قوله[2]:

أبني كليب إن عمي اللذا ... .

وقوله:

وإن الذي حانت يفلج دماؤهم .....

انتهى. وكان قد قدم أيضاً في الاستدلال على حذف النون لتقصير الصلة قوله:

"أبني كليب إن عمي اللذا"[3] .....

فانظر إلى هذا الاضطراب من هذا الرجل!"[4].

– ينسب صفة النسيان إلى ابن مالك، ويكون ذلك إذا وجد أبو حيان تضاربا عند ابن مالك في آرائه، من ذلك في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، ولدى كلامه عن محترزات الاسم المنقوص، يقول: "وهذا الرجل كثيرًا ما يقول الشيء، ثم ينساه، قد قرر هو أن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست حروف إعرابه، وأنها نفسها هي الإعراب. فإذا كان قد ذهب هذا المذهب فكيف يقول إنه احترز

---

[1]. سورة البقرة، ٢٧٥.

[2]. الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت، من بني تغلب، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم، والبيت في كتاب العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ٢/ ٢٧٢، انظر: التذييل والتكميل، ١/ ٢٤٤.

[3]. شرح التسهيل، ١/ ٦٢.

[4]. التذييل والتكميل، ١/ ٢٨٣– ٢٨٥.

باللزوم عن نحو الزيدين والأسماء الستة في حال الجر، وليست الياء عنده حرف إعراب، بل هي الإعراب نفسه؟ فكيف يحترز عن شيء لم يدخل فيما قبل اللزوم حتى يحترز باللزوم عنه؟ أما الأسماء الستة فإنها يحترز باللزوم عنها؛ لأنه ذهب إلى حرف العلة فيها هو حرف الإعراب، وأما مثل الزيدين فلا؛ لأنه عنده غير حرف إعراب"[١].

– يقارن بين آراء ابن مالك في "شرح التسهيل" وما ذكره في كتب أخرى، وهذا نجده – مثلا – في باب الحال، عند حديثه عن مسألة مجيء المصدر مكان الحال، يقول: "وذهب س وجمهور البصريين ، إلى إنها مصادر في موضع الحال ، أي: أعطيت زيدا المال منتقدا ، وقتلته مصبورا ، ودعوتهم مجاهرا ، وكذلك باقيها، وظاهر قول المصنف في ألفيته[٢]:

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كـ «بغتة زيد طلع»

أنه ينقاس؛ لأن الكثرة دليل الاقتباس، لكن قد نص هنا على عدم القياس"[٣].

– يذكر لنا اعتراضه عما نقله ابن مالك عن سيبويه، وذلك مثل حديثه عن تصغير "أمس"، فبعد أن يذكر رأي ابن مالك في جواز تصغيره يبين خطأه في ذلك، وخطأه كذلك في النقل عن سيبويه، فيقول: "فذكر أنه لا خلاف في إعرابه إذا صغر، ... وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب س إذا ادعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه"[٤].

---

١. التذييل، ٢/ ١٤.

٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٢/ ٢٥٢.

٣. التذييل، ٩/ ٤٥.

٤. التذييل، ٨/ ٢٣.

الاتجاه الثاني: موافقة أبي حيان لآراء ابن مالك:

إذا كان أبو حيان يقف موقفا مناهضا لآراء ابن مالك في كثير من الأحيان، إلا أنه قد يظهر لنا ما يدل على موافقته لآرائه، ولذلك طرق تتضح فيما يلي:

– يذكر أن ما جاء به ابن مالك أحسن مما جاء به غيره، من أمثلة ذلك في باب شرح الكلمة والكلام، وعند كلامه عن علامات الاسم يقول: "وقوله: وبتعريفه يشمل أنواع التعريف، سواء أكان بأداة كالألف واللام، أو بإضافة نحو معاذ الله، وويح زيد، وكذلك تعريف الإضمار والعلمية والإشارة. وهذا أحسن من قول من قال: ((ينفرد الاسم بدخول الألف واللام عليه))"[١].

– يظهر رضاه بما قاله ابن مالك، ويؤكد ما ذهب إليه بآراء علماء آخرين، كما جاء عند كلامه عن مسألة لحاق نون الوقاية بليس وليت، فبعد أن ذكر رأي ابن مالك يأتي بآراء النحاة ليؤكد رأيه، يقول: "قال المصنف في الشرح[٢]: (ولم يرد ليتي وليسي إلا في نظم) انتهى. أما "ليس" فقد نص بعض أصحابنا على أن حذف نون الوقاية من "ليس" يجوز في الكلام، وأما من "ليت" فنص س على أن ذلك في الضرورة قال س: " وقد قالت الشعراء ليتي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي والمضمر منصوب" انتهى. وقال الفراء: " ليتي وليتني جائز" فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام"[٣].

– يثني على اختيار ابن مالك، ويظهر اقتناعه بما قاله، من أمثلة ذلك عند حديثه عن حذف نون الوقاية، يقول: "وما ذهب إليه المصنف من حذف نون الوقاية

---

١. السابق، ١/ ٥٣.

٢. شرح التسهيل، ١/ ١٣٦.

٣. التذييل،٢/ ١٨٦ – ١٨٧.

من إن وأن وكأن ولكن إذا اتصلت بباء المتكلم هو مذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين"[١].

– يرجع قوله والآراء التي اختارها إلى ابن مالك، بل ويذكر أن ما قاله من كلام وما بينه من شرح جاء به من شرح التسهيل لابن مالك، من أمثلة ذلك عند حديثه عن احتمال كون الماضي للمضي والاستقبال، يقول: "وهذه المثل التي مثلنا بها هذه المسائل الست معظم الكلام فيها هو من كلام المنصف في الشرح"[٢].

– يكمل ما يراه من نقص في كلام ابن مالك، من أمثلة ذلك عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة، يقول: "ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب غير هذين المذهبين وفي هذه الأسماء عشرة مذاهب: منها هذان المذهبان"[٣].

– وقد يوافقه موافقة غير كاملة، من أمثلة ذلك عند الحديث عن دخول ربما على المضارع، وأن الذي يصرف معناه من المضارع إلى المضي إنما هو دخول (رب) عليه، لأنها مثل اقترانها بـ (ما) مستعملة في المضي، يقول: "وإنما صرفت معنى المضارع إلى المضي لأنها قبل اقترانها بـ "ما" مستعملة في المضي، فقد استصحب لها ذلك بعد الاقتران، و "ما" للتوكيد، وليست بناقلة من معنى إلى معنى، بخلاف "ما" في "إذما"، فإنها فارقها المضي، وحدث فيها بـ "ما" المجازاة. وهذا الذي ذكرناه من التعليل ملخص من كلام المصنف في الشرح، وهذا الذي ذكره هو الغالب، أعني أنها قبل اقتران "ما" تستعمل في المضي. وقد جاء الفعل مفتتحًا بحرف التنفيس، نحو قوله[٤]:

---

١. السابق، ٢/ ١٨٤.

٢. التذييل، ١/ ١١٤.

٣. السابق، ١/ ١٧٧.

٤. البيت منسوب لجحدر بن مالك الحنفي، المعجم المفصل في شواهد العربية (٨/ ١٩٢)، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

فإنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عليَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ

فَعَلَى هذا يجيء بعدها الاستقبال قليلًا، فلا يتعين حمل المضارع بعد "ما" على المضي، بل يكون ذلك راجحًا"[1].

[1]. التذييل، ١/ ١٠٦.

المراجع والمصادر

١. القرآن الكريم
٢. الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو بكر الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ، محمد بقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥. بغية الوعاة، السيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط١، ١٩٦٤م/ ١٣٨٤هـ.
٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، الأجزاء (١: ٥)، طبعة دار القلم – دمشق، والأجزاء (٦: ١٤) طبعة كنوز إشبيليا.
٧. الجنى الداني في حروف المعاني: حين بن القاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨، ١٩٩٧م.
١٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أ.د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
١١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
١٢. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.

١٣. شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٤. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
١٥. شرح شواهد المغني: السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
١٦. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة، ط١.
١٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق القيرواني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
١٨. الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٩. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: أبو علي الفارسي، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.
٢٠. اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٢١. معجم الشعراء العرب، تم جمعه من موقع الموسوعة الشعرية.
٢٢. المعجم المفصل في شواهد العربية، د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
٢٣. المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٤. المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د/ مازن مبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٢٦. نتائج الفكر في النحو: السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢/ ١٩٩٢م.
٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.